

1985



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

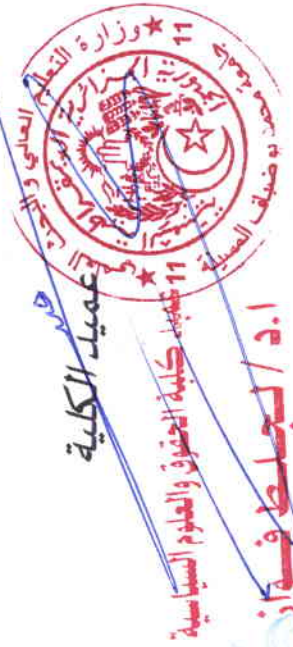
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم الحقوق



شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بأن د / موساوي فاطمة
قد شارك(ت) في أشغال الندوة التكوينية الدكتورالية حول: آليات التحكم في إنجاز البحث في ظل القانوني الرقمنة
يوم 25 أكتوبر 2022 بكلية الحقوق والعلوم السياسية

بمداخلة بعنوان: واجب الأمانة العلمية في ظل القرار الوزاري 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها"



رئيسة لجنة التكوين في الدكتوراة

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراة

شعبة الحقوق

أ.د / ضريرضي نادية

Signature of the Dean of the Faculty of Law and Political Sciences, Université Mohamed Boudiaf - M'sila.

لجنة التكوين في الدكتوراه

الإشراف العام : الأستاذة الدكتورة ضريفي نادية

الندوة التكوينية للدكتوراه الأولى بعنوان:

برنامج الندوة التكوينية للدكتوراه يوم الثلاثاء : 25 أكتوبر 2022 (الساعة التاسعة صباحا) بقاعة المرحوم بن حميدوش نور الدين

الجلسة برئاسة الأستاذ الدكتور : بلواضح الطيب

الأستاذ	عنوان المداخلة
أ.د. ضريفي نادية	1 التكوين في الطور الثالث وشروط إنجاز أطروحة الدكتوراه ومناقشتها في الحقوق
أ.د. بلواضح الطيب	2 النشر العلمي في ظل الرقمنة
د/ عادل ذبيح	3 مظاهر إستخدام التكنولوجيا الرقمية في البحث العلمي القانوني
د/ فريدة بن يونس	4 منهجية إعداد البحث القانوني في البيئة الرقمية
د/ بن حليمة ليلي	5 الأمانة العلمية في الدراسات القانونية
د/ موساوي فاطمة	6 واجب الأمانة العلمية في ظل القرار الوزاري 1082 المحدث للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.
د/ عطوي خالد	7 إستخدامات المناهج العقلية في البحوث العلمية
د/ هلثالي أحمد	8 ضوابط وأهمية المقدمة في أطروحة الدكتوراه - معالم وفنيات-
د/ زبيدة نور الدين	9 تقنيات منهجية في إعداد أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية

لجنة التكوين في الدكتوراه

الإشراف العام : الأستاذة الدكتورة ضريفي نادية

النودة التكوينية الدكتورالية الأولى بعنوان:

برنامج النودة التكوينية التكوينية الدكتورالية يوم الثلاثاء : 25 أكتوبر 2022 (الساعة التاسعة صباحا) بقاعة المرحوم بن حميدوش نور الدين

الجلسة برئاسة الأستاذ الدكتور : بلواضح الطيب

الأستاذ	عنوان المداخلة	
أ.د. ضريفي نادية	التكوين في الطور الثالث وشروط إنجاز أطروحة الدكتوراه ومناقشتها في الحقوق	1
أ.د. بلواضح الطيب	النشر العلمي في ظل الرقمنة	2
د/ عادل ذبيح	مظاهر استخدام التكنولوجيا الرقمية في البحث العلمي القانوني	3
د/ فريدة بن يونس	منهجية إعداد البحث القانوني في البيئة الرقمية	4
د/ بن حليلة ليلي	الأمانة العلمية في الدراسات القانونية	5
د/ موساوي فاطمة	واجب الأمانة العلمية في ظل القرار الوزاري 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.	6
د/ عطوي خالد	إستخدامات المناهج العقلية في البحوث العلمية	7
د/ هلتالي أحمد	ضوابط وأهمية المقدمة في أطروحة الدكتوراه - معالم وفتيات-	8
د/ زبدة نور الدين	تقنيات منهجية في إعداد أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية	9

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
أ.د. ضريفي ناديةمسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
أ.د. بلواضح الطيبمسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
أ.د. ضريفي نادية

10	إشكالية البحث القانوني و علاقتها بالعنوان	د/ الطبيب شرودود
11	إستخدام المراجع و المواقع الإلكترونية	د/ جمال الدين ميمون
12	البناء المنهجي للمقدمة في البحث العلمي القانوني	د/ بوخرص عبد العزيز
13	منهجية صياغة الإشكالية في البحث العلمي القانوني	د/ بوخروبة حمزة
14	ضوابط الاقتباس في البحث العلمي	د/ مقدم ياسين
15	ضوابط الأمانة العلمية: (احترام قواعد الأتظليس وإسناد والتوثيق)	د/ صغير يبرم عبد المجيد
16	الآليات الوقائية لمكافحة السرقات الففطلمة في البفطلف في الففطلف	د/ براج السعيد

د/ براج السعيد

الدكتورة: موساوي فاطمة .

أستاذة محاضرة صنف أ

جامعة محمد بوضياف المسيلة .

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د / ضريفي نادية

مسؤول لجنة التكوين في الدكتوراه
شعبة الحقوق
أ.د / ضريفي نادية

مداخلة في ندوة تكوينية دكتورالية حول "آليات التحكم في إنجاز البحث القانوني في ظل الرقمنة".

عنوان المداخلة : واجب الأمانة العلمية في ظل القرار الوزاري 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

مقدمة :

البحث العلمي هو عنوان تقدم الأمة ورقبها، وهو محرك التنمية، ومقياس لتطور الأمم ، فهو الركيزة الأساسية للإزدهار والتطور، فالدول المتقدمة تولي البحث العلمي أهمية بالغة وترصد له مبالغ طائلة نظرا لإدراكها لأهميته .

وحتى يكون البحث العلمي سليما ومنتجا لا بد أن يلتزم الباحث بأخلاقيات البحث العلمي ، بحيث تكون النتائج التي توصل إليها الباحث ثمرة مجهوده الفكري والعلمي بحيث يكون أمينا في بحثه ، ولا يتعدى على حقوق الآخرين، فأهم ركيزة من ركائز البحث العلمي الأمانة العلمية .

إلا أنه في ظل التطور الرقمي والتكنولوجي وتطور وسائل النشر الحديثة أتاحت الفرصة للباحث للحصول على رصيد معرفي وعلمي هائل، بأسهل الطرق ومن دون عناء ، وفي ظل غياب الرادع الأخلاقي لدى الكثير فتح الباب على مصراعيه أمام ظاهرة السرقة العلمية التي تفشت واستفحلت ، وأصبحت مرضا خطيرا يمس المنظومة البحثية في الجزائر والعالم أجمع .

لذا كان لزاما على المشرع الجزائري التصدي لهذه الظاهرة وذلك من خلال القرار 1082 لسنة 2020 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها الذي وضع

إجراءات تأديبية لمرتكبها، وبالتالي الإشكالية المطروحة هي: مامدى مساهمة القرار الوزاري في تعزيز واجب الأمانة العلمية والحد من السرقة العلمية؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمت موضوعي لمحورين .

المحور الأول: مفهوم الأمانة العلمية

المحور الثاني: السرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري 1082

المحور الأول : مفهوم الأمانة العلمية

من أخلاقيات البحث العلمي أن يتحلى الباحث بالأمانة العلمية في إنجاز بحثه .

أولا/ تعريف الأمانة العلمية :

أ / لغة:

الأمانة ضد الخيانة ، وأصل الأمانة طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأمانة مصدر أمن بالكسر أمانة ، فهو أمين، الأمانة اسم لما يؤمن عليه الإنسان، مثل قوله تعالى : "إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض" 1 وقوله تعالى : " وتخونوا أماناتكم" 2.

ب / اصطلاحا:

يقصد بها : " اعتماد الباحث العلمي في جزء من دراسته على الدراسات السابقة القائمة على مجهودات الآخرين ودمج بعض المعلومات والبيانات الواردة في هذه الدراسات في بحثه العلمي مع الإشارة والتوثيق الصحيح للمصادر أو المراجع التي استند إليها الباحث في دراسته" 3

تعددت التعريفات المتعلقة بالأمانة العلمية فهذا المصطلح يستخدم في مجال البحث العلمي على نطاق واسع، ويختلف الكتاب في تحديد تعريف شامل ودقيق للأمانة العلمية.

" فهي أن لا ينسب الباحث لنفسه ما ليس لها، إذ يجب أن يتحلى الباحث بالنزاهة والموضوعية وينسب كل معلومة لصاحبها أو المصدر الذي أخذت منه حفاظا على حقوق الغير"، و"أن يكون الباحث شريفا صادقا ، فيفصح عما اذا استعان في بحثه بعمل شخص

1 سورة الأحزاب ، الآية 72

2 سورة الأنفال ، الآية 27

3 انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.obt3qth.com/dets.php> اطلع عليه بتاريخ 2022/10/18 علي الساعة: 15.35.

آخر أو استشهد بقول أحدهم في معرض حديث ما ، ويمتنع أن يسلب من غيره ثمرة تعبته وينسبها إلى نفسه دونما وجه حق". "فيلحق المعلومات المقتبسة اقتباسا مباشرا أو غير مباشر إلى أصحابها الأصليين"⁴ .

وعلى العموم تتمحور جل التعريفات حول :

وجوب الإشارة إلى المصادر التي تم الاقتباس منها.

مراعاة الدقة والموضوعية في نقل المعلومات المقتبسة.

إذ يجب على الباحث أن يتوخى الدقة في وصف وتسجيل الظواهر والملاحظات العلمية ، وأن يرجع العالم المعرفة العلمية إلى مكتشفها، لكي تتحقق الأمانة العلمية.⁵

تعتبر الأمانة العلمية ركيزة أخلاقية أساسية والخروج عنها وعدم احترامها لا يعد عملا لا أخلاقيا فقط ، وإنما يشكل جرما يعاقب عليه القانون وتعديا على حقوق الغير.

الأمانة العلمية من أهم دعائم البحث العلمي ، باحترامها يتطور البحث العلمي وتزدهر الحضارات .

ثانيا/ كيفية احترام الأمانة العلمية

حتى يكون الباحث أمينا في بحثه يجب أن ينسب كل معلومة لصاحبها أو المصدر الذي أخذت منه حفاظا على حقوق الغير، ولن يتأتى ذلك إلا باحترام طرق التوثيق أي تقنيّات الاقتباس والتهميش.

أ/ الاقتباس: هو مرحلة من مراحل الكتابة وإعداد البحث العلمي وهو جوهر الأمانة العلمية والمصادقية، إذ أن احترام قواعده يعني احترام الأمانة العلمية.

والإقتباس هو تضمين الباحث كلامه من كلام غيره، أي الإستشهاد بما قاله غيره لتدعيم موقفه وحججه، أو لإظهار وجهة نظر مخالفة لرأيه، بما قاله غيره لتدعيم موقفه وحججه ، أو لإظهار وجهة نظر مخالفة لرأيه، مع الإشارة إلى المصدر، وذكر المصدر في الهامش هو التوثيق للهوامش"⁶.

ويعرف الاقتباس في البحث العلمي بأنه "نقل بعض النصوص عن الآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر".

⁴ عبد القادر الشخيلي، قواعد البحث القانوني، ط 5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015 ص 153.

⁵ لحسن عبد الله باشوية، نزار عبد المجيد البراوي، هاشم السامرائي، البحث العلمي مفاهيم وأساليب ، تطبيقات ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 2010، ص 122.

⁶ صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث العلمي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، الجزائر، 2003، ص 74.

ب/ شروط الإقتباس .

- الموضوعية في الإقتباس وتعني عدم اقتصار الإقتباسات على ما يؤيد رأي الباحث وإهمال المصادر التي تختلف مع وجهة نظر الباحث مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ⁷

- أن يكون الإقتباس محدوداً، أي بضعة أسطر فقط.

- ضرورة مراعاة الدقة في اختيار المصدر الذي يقتبس منه ، بأن تكون المصادر أصلية في الموضوع ، فلا يجوز الإقتباس من الإقتباس لأنه يمكن الإقتباس الأول تم بكيفية غير دقيقة أو لم يكن أميناً، ولكن إذا كانت هناك حالات يتعذر على الباحث أن يشير إلى أن ما اقتبسناه ورد في مرجع، مع تحرير بياناته في الهامش⁸.

- ضرورة وجود تناسق بين ما اقتبس وما سبقه وما يليه ، حتى يكون هناك انسجام وتوافق.

- إظهار الإقتباس أو إعادة الصياغة المأخوذة من كتاب آخر.

- إظهار كيفية الاستفادة من أعمال الكتاب الآخرين في تكوين رأي ما .

وبالتالي من جملة الأمور التي يعد الإقدام عليها مساساً بالأمانة العلمية وانتهاكاً لحقوق المؤلف ما يلي:

- الغش الذي يعني المناس بسلامة البيانات أو دقتها أو تزييفها.

- الخداع أو التضليل، الذي يقصد به تعمد انتهاك قواعد البحث العلمي المتعارف عليها.

- عدم الإشارة في الهوامش إلى أصحابها الأصليين عند الإقتباس أو الإزالة أو الترجمة من المراجع المستعملة في البحث.

المحور الثاني: السرقة العلمية .

تنامت ظاهرة السرقة العلمية مؤخراً، في جميع المجالات العلمية والمستويات، وبأساليب وأنماط متعددة، وغزت العالم بنسب متفاوتة.

أولاً/ تعريف السرقة العلمية :

تعددت التعاريف لكنها أجمعت كلها على أن السرقة العلمية سلوك غير أخلاقي ، منافي للنزاهة والأخلاق .

⁷قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات ، دار اليازوردي العلمية، عمان، الأردن ، 1999 ص. 165

⁸ عبد الله محمد الشريف ، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 153 و 154.

أ / التعريفات العامة :

اشتقت من الكلمة الإنجليزية Plagiarism والتي تعني الإنتحال أو السرقة ، وهي مأخوذة من الكلمة اللاتينية Plagiarius وتعني سارق، وبالتالي مصطلح Plagiarism هو السرقة العلمية ، أي شكل من أشكال الغش⁹.

توجد تعريفات كثيرة للسرقة العلمية منها:

عرفه ألكسندر ليندي في كتابه السرقة العلمية والأصالة بأنه: " الادعاء الباطل بتأليف أحد الأعمال ، ويكمن ذلك في التصرف الجائر الذي يقوم بمقتضاه شخص بالإستيلاء على المنتج الفكري لشخص آخر ونسبته لنفسه"¹⁰.

" هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين سواءا كانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة ، فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا يجب السعي بكافة الطرق لمجابهتها"

ويعرف قاموس شامبرز المنتحل بأنه : " الشخص الذي يسرق أفكار وكتابات الآخرين، ويقدمها على أنها ملك خاص به ، وعندما يتم فعل ذلك في الجامعة ، فهو يهدف لتحقيق مكاسب كالحصول على منح مالية ويعد ذلك خيانة للأمانة".

فالسرقة العلمية هي خيانة للأمانة العلمية بحيث أن الباحث سواءا كان طالبا أو أستاذا مؤتمن على معلومات وآراء فكرية كيفما كان سندها كتاب ، مجلة ، مذكرة ، مطبوعة ... الخ ، فيقوم الباحث بنسبها لنفسه".

ب / تعريف المشرع الجزائري للسرقة العلمية :

عرف المشرع الجزائري السرقة العلمية في القرار رقم 1082 لسنة 2020 بموجب الفقرة الأولى 2020 لسنة 1082 من المادة الثالثة ، في الفصل الثاني منه، ما يلي: "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار ، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"¹¹.

تعتبر سرقة علمية كل عمل يقوم به أحد المشار إليه في هذا القرار سواءا كان طالب أو باحث استشفائي أو جامعي أو باحث دائم أو من يشارك في بحث التزوير شرط ثبوت ذلك في الأعمال العلمية للمطالبين بها سواءا منشورات أو أعمال بيداغوجية

يشوب هذا التعريف الكثير من الغموض والتساؤلات :

⁹ عبد الفتاح مراد ، أصول البحث العلمي وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات ، بدون دار النشر، بدون طبعة، بدون سنة ، ص: 1466.

¹⁰ نفس المرجع ، ص: 1466.

¹¹ قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 1082 ، مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 ، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

فبالنسبة للأشخاص المعنيون بالسرقة العلمية وهم الأشخاص المعنيون بالبحث العلمي ، ذكرتهم المادة على سبيل الحصر ، فهل هذا يعني أن السرقات العلمية التي تكون خارج هذه المؤسسات لا تكيف سرقة علمية.

كذلك بالنسبة لعبارة " أو من يشارك " يعني أنه وسع دائرة الأشخاص المحددين في الفقرة السابقة ، ليتعدوا إطار المؤسسات الجامعية والبحثية.

كما أن هذا التعريف غير دقيق ، فهو لا يعبر عن الحالات الستة الأولى المذكورة في الفقرة الثانية من المادة الثالثة .

إذ نصت المادة على تزوير النتائج والغش في حين أن المعنى الدقيق للسرقة العلمية هو أخذ المعلومة دون ذكر المصدر.

كما نجد أن هناك غموض في عبارة " التزوير في النتائج " ، فمصطلح تزوير يعني تقليد الشيء مع إدعاء أن المزور هو الأصل مع أنه ليس كذلك¹² ،

ثانيا : حالات السرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري 1082

نص المشرع في المادة الثالثة منه الفقرة الثانية من القرار الوزاري 1082 على حالات أو صور السرقة العلمية كما يلي:

أ / من حيث الاقتباس والاستعمال : يعد سرقة علمية كل اقتباس :

- كلي أو جزئي لأفكار ومعلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها.

- إقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.

- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

- استعمال برهان أو استدلال معين دون مصدره وأصحابه الأصليين.

- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين.

¹² نقلا عن معجم المعاني الجامع _ معجم عربي عربي ، منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.almaany.com> ص 153. تم الإطلاع عليه بتاريخ 19 أكتوبر 2022 على الساعة 15:10.

ب / من حيث الترجمة :

تعتبر سرقة علمية الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر.

ج / من حيث الإدراج :

- تعتبر سرقة علمية قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

- قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا إلى سمعته العلمية.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الأستاذ الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي

- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات .

- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية والدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها .

والأدهى والأمر أنه في بعض الحالات تتم سرقة إنتاج علمي كامل من كتاب أو بحث ، حيث يقوم المنتحل بكتابة اسم مكان اسم المؤلف الأصلي . وهذه الحالة لم ينص عليها القرار الوزاري

وهناك حالة أخرى هي استئجار شخص لكتابة البحث مقابل مال يدفعه له، ويضع اسمه على البحث أو الكتاب.

ثالثا: آليات مكافحة السرقة العلمية وفقا للقرار الوزاري 1082

لتجنب الوقوع في جريمة السرقة العلمية نص القرار الوزاري 1082 على مجموعة من التدابير الوقائية والرقابية والردعية .

أ / أساليب الوقاية والرقابة من السرقة العلمية:

أقر المشرع في الفصل الثالث من القرار جملة من تدابير التحسيس والتوعية والوقاية من السرقة العلمية.

ب / تدابير التحسيس والتوعية :

نصت المادة الرابعة على مجموعة من التدابير التحسيسية والتوعوية التي تلتزم المؤسسة الجامعية باتخاذها كما يلي:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية.
- تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

- إعداد أدلة إعلامية توعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي.

- إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي .

بالإضافة إلى تحديد سقف الإشراف على المذكرات : (ستة أطروحات أو مذكرات في ميدان العلوم والتكنولوجيا) و (تسعة أطروحات أو مذكرات في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية).

ج/ تدابير الوقاية :

وهي عبارة عن إجراءات تتخذها المؤسسات الجامعية ، وذلك بتأسيس قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين تشمل مذكرات التخرج ومذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ، وتقارير التربصات الميدانية ، مشاريع البحث والمطبوعات.

اقتناء برامج معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية بالعربية واللغات الأجنبية أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الأنترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة .

ثانيا: الآليات العقابية في حالة وقوع السرقة العلمية.

ميز القرار الوزاري بين العقوبة الخاصة بالطالب والخاصة بالأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الجامعي الإستشفائي والباحث الدائم .

أ / العقوبة الخاصة بالطالب .

وفقا للمادة من القرار فإن كل طالب يقوم بتصريف يشكل سرقة بمفهوم المادة الثالثة منه ، وله صلة بالأعمال البيداغوجية المطالب بها في مذكرات التخرج في الليسانس والماستروالماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها ، فإنه يعرضه إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه .

ب / العقوبات الخاصة بالباحث والأستاذ الباحث الجامعي الإستشفائي والأستاذ الباحث الدائم.

كل تصرف يشكل سرقة علمية بمفهوم المادة الثالثة من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية البيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، والأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي ، والباحث الدائم، في النشاطات البيداغوجية والعلمية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى، أو التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، والمثبتة قانونا، أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها ، أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها، إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

الخاتمة:

لا احترام الأمانة العلمية لابد من إسناد كل معلومة لمصدرها الأصلي ومراعاة قواعد الإقتباس. من بين أهداف القرار تذكير الباحث العلمي بواجب الأمانة العلمية وخطورة السرقة العلمية التي تعرض صاحبها لإجراءات تأديبية ، وهذا بغية الحد من السرقة العلمية واستغلال جهد الآخرين ، فرغم احتواء القرار على نصوص فعلية ، إلا أنها تفتقر إلى التطبيق الميداني ، وهذا راجع لعدة أسباب ومعوقات من بينها :

- غياب الوازع الأخلاقي .

- عدم وجود أجهزة حديثة للكشف عن السرقة العلمية في المؤسسات الجامعية.

وأهم سبب من أسباب انتشار السرقة العلمية في رأيي هو التسامح مع مرتكبي السرقات العلمية فلا بد من الصرامة والردع.

الهوامش:

1. سورة الأحزاب ، الآية 72
2. سورة الأنفال ، الآية 27
3. الموقع الإلكتروني <http://www.obt3qth.com/dets.php> :اطلع عليه بتاريخ 2022/10/18 علي الساعة: 15.35.
4. عبد القادر الشخلي، قواعد البحث القانوني، ط ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015، ص 153.
5. لحسن عبد الله باشيوة، نزار عبد المجيد البراوي، هاشم السامرائي، البحث العلمي مفاهيم وأساليب، تطبيقات، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 122.
6. صلاح الدين شروخ ، منهجية البحث العلمي ، دارالعلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، الجزائر، 2003، ص 74 .
7. قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات ، دار اليازوردي العلمية، عمان، الأردن، 1999 ص 165.
8. عبد الفتاح مراد، أصول البحث العلمي وكتابة الأبحاث والرسائل والمؤلفات ، بدون دار النشر، بدون طبعة، بدون سنة ، ص 1466
9. نفس المرجع، ص 1466
- 10 قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي رقم 1082 ، مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 ، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.
- 11 الموقع الإلكتروني <http://www.almaany.com> اطلع عليه بتاريخ 19 أكتوبر 2022 علي الساعة 15:10.
- 12 نقلا عن معجم المعاني الجامع _ معجم عربي عربي ، منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.almaany.com> تم الإطلاع عليه بتاريخ 19 أكتوبر 2022 علي الساعة 15:10.